دور الاقتصاديات المهيمنة على النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية

– قراءة تحليلية باستخدام نظرية الاستقرار بالهيمنة –

د. بوزرب خيرالدين
جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر
Khayreddine.doct2017@outlook.com
د. معيزى نجاة
جامعة محمد الصديق بن يحيى الجزائر

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:

تعتبر الأزمة المالية العالمية **2008** من أبرز الأزمات التي عرفها الاقتصادالعالمي، حيث انتقلت هذه الأزمة من الاقتصادالأمريكي إلى الاقتصادالعالمي مخلفة اضطرابات كبيرة في مختلف الأسواق والاقتصاديات هذه الأزمة خلفت أزمة أخرى عمقت من الآثار السلبية وأطالت الأزمة أكثر، حيث انتقلت إلى دول الأوروبية في شكل أزمة ديون سيادية وكشفت عن حجم الإختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي، وأثارت فكرة الدور الذي يجب أن تلعبه الاقتصاديات المهيمنة الإقليمية والعالمية في الخروج من الأزمات.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مساهمة الاقتصاديات المهيمنة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية على التوالي، على ضوء مقاربة الإستقرار بالهيمنة وماتضمنته من أفكار، وقد خرجت هذه الدراسة بنتيجة رئيسية مفادها اختلاف الدور الذي يلعبه الاقتصاد المهيمن باختلاف رؤية النخب السياسية للدور الذي يجب أن تلعبه في الاقتصاد

الكلمات المفتاحية: الاستقرار بالهيمنة، النظام المالي، الأزمة المالية العالمية، أزمة الديون السيادية، ألمانيا، السلع العامة، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract:

The global financial crisis is one of the most prominent crises in the world economy. This crisis has moved from the American economy to the global economy, leaving great turmoil in different markets and economies. This crisis left behind another crisis that deepened the negative effects and extended the crisis further, as it moved to the European countries in the form of sovereign debt crisis and revealed the extent of the imbalances suffered by the global financial system and raised the idea of the role that should be played by the dominant regional and global economies to get out of crises.

The study aimed to analyze the contribution of the dominant economies represented in the United States of America and Germany in light of the global financial crisis and the sovereign debt crisis, respectively, in the light of the approach of stability by dominance and its combination of ideas. This study came out with a major conclusion that the role played by the dominant economy varies according to the political elites' vision of the role it should play in the global economy.

Key words: stability by dominance, financial system, global financial crisis, sovereign debt crisis, Germany, public goods, USA

مقدمة: يسير الاقتصاد العالمي وفق هندسة معقدة يغلب عليها طابع الهيمنة، هذه الهيمنة وعلى الرغم من دورها الكبير في خلق العديد من القواعد المؤسسية والتنظيمية التي ساهمت في اعادة الإستقرار المالي خلال فترات معينة من تاريخ النظام المالي العالمي، إلا أنها في المقابل لم تستطع منع حدوث أزمات أخرى والتي أصبحت سمة لصيقة بالنظام المالي، فلا يخلو عقد من العقود الماضية من أزمة مالية أو اقتصادية مؤثرة. والأزمة المالية العالمية 2008 وامتدادها إلى أزمة ديون سيادية يعتبر أكبر دليل على أن النظام المالي العالمي لا يزال يعاني من جملة من الإختلالات تستدعي ضرورة مراجعة آليات عمل الأسواق التي تسير وفق آليات مستمدة من الأيديولوجية الليبرالية التي وضعت منذ السبيعينات بدعم من الاقتصاديات المهيمنة.

إن الحجم الكبير للاقتصاديات المهيمنة واتساع أسواقها يملي عليها دورا إلزاميا وطوعيا في ظل الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، ويشمل هذا الدور العمل على إعادة الاستقرار إلى الإقتصاد العالمي والحفاظ على نظام اقتصادي ليبرالي حر ومستقر نسبيا، ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الموالي:

ما الدور الذي لعبته الاقتصاديات المهيمنة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في الخروج من الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية على التوالي؟

ويتفرع من هذا التساؤل جملة من التساؤل جملة من الأسئلة نوردها فيمايلي:

- ما الذي تضمنته مقاربة الاستقرار بالهيمنة فيما يخص دور الاقتصاديات المهمينة في استقرار الاقتصاد العالمي؟
- ما الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في تعافي الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008؟
- ما الدور الذي لعبه الاقتصاد الألماني في ظل أزمة الديون السيادية؟
- ما هو الإختلاف بين دور الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في ظل الأزمات؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يحظى بها الاستقرار المالي العالمي في السنوات الأخيرة وخاصة مع تسارع وتيرة الأزمات وتأثيرها الكبير على الاقتصاد العالمي، وضرورة مساهمة الاقتصاديات المهيمنة في استعادة هذا الاستقرار من أجل استمرارية سير الاقتصاد العالمي.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي على إعتباره المناسب لوصفه مفاهيم الدراسة وتحليل تطور متغيرات الدراسة اعتمادا على الإحصائيات والبيانات المنشورة ضمن التقارير والمواقع الرسمية المعينة.

تقسيمات الدراسة: تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، حيث تنطلق الدراسة من تحديد الإطار الفكري لمقاربة الإستقرار بالهيمنة ثم تحليل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في ظل أزمة المالية العالمية انطلاقا من استقراء دورها على ضوء مقاربة الاستقرار بالهيمنة، ثم تعرج الدراسة على دور الاقتصاد الألماني في ظل أزمة الديون السيادية مع مقارنة هذا الدور مع دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية ضمن المحور الأخير.

المحور الأول: الإطار الفكري لمقاربة الاستقرار بالهيمنة

تعتبر نظرية الاستقرار بالهيمنة من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة الأمريكية كطرف مهيمن في النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، ومن بين الذين ساهموا في بناء هذه النظرية روبرت كيوهان **Robert Keohane**، جوزيف ناي **Joseph Nye**، سوزان سترونج **Susan Strange** وغيرهم كما طورها عدد من الباحثين كروبرت جيلبين **Robert Gilpin** وستيفن كراسنر **stephen Krasner**.

أولا: مفهوم الهيمنة: يعود مصطلح هيمنة إلى اللغة اليونانية القديمة **hegemonia** والذي يعبر عن الوضع المهيمن لطرف واحد في النظام على الآخرين[1]، ومفهوم الهيمنة يساهم إلى حد كبير في فهم أفضل للعلاقات الدولية الراهنة، ومفهوم الهيمنة صعب الفهم لعدة أسباب تتعلق بتداخله مع مفاهيم عديدة واستخدامه من قبل كتاب ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة للغاية مع تباين في الإهتمامات البحثية، كما أن مفهوم الهيمنة أصبح أكثر حركية خصوصا في سياق الجدل الدائر حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها من الهيمنة التعاونية الخيرية إلى إمبراطورية أنانية وجشعة[2].

ويعتبر أنطونيو غرامشي أول من أدرج مصطلح الهيمنة بالإشارة إلى عالم العلاقات الإجتماعية في كتابه كراسات السجن حيث يرى بأن الطبقة المهيمنة تعمل على تأسيس نظام جديد من خلال صياغة ايديولوجية عالمية تجمع مصالح الطبقات الثانوية تماشيا مع مصالحها الخاصة، أو تقدم وتؤكد على أن مصالحها الخاصة تعتبر مصالح عامة للمجتمع ككل، وفي ذلك تجتمع الموارد المادية والفكرية معا لتحقيق ذلك[3]، أي أنه ومن أجل حل التنوع في الوحدة وخلق كيان اجتماعي متجانس وفعال ومتماسك قادر على التصرف لطرف واحد فإن الطبقة المهيمنة مطالبة بوضع ونشر قيم جديدة، ووجهات نظر عالمية تساعد على خلق تغيير جذري في المجتمع[4].

ويعتبر منظرو الاستقرار بالهيمنة أهم من استخدم هذا المصطلح، حيث تعرف الهيمنة على أساس السيطرة على الموارد وهناك أربعة أنواع من الموارد المهمة، حيث أن السلطة المهيمنة يجب أن تراقب الموارد الأولية وكذا موارد الدولة، والأسواق والفوائد التنافسية في إنتاج السلع عالية القيمة[5].

والهيمنة في شكلها الأساسي تعني الزعامة، حيث يعرف روبرت جيلبين الهيمنة على أساس أن الدولة المهيمنة تتفوق على باقي الدول الأخرى في النظام الدولي، أما روبرت كيوهان فيعرفها على أنها الوضعية التي تكون فيها دولة لديها كفاية كبيرة تمنحها الزعامة في فرض القواعد الأساسية لحكم العلاقات بين الدول[6].

من خلال هذه التعريفات يبرز أن الهيمنة في مجال العلاقات الدولية تتضمن معنيين: الأول يتعلق بعملية توزيع القوة في نظام معين (القوة العسكرية والمالية)، والثاني يتعلق بسيطرة فكرة معينة أو مجموعة من الفرضيات على الصعيد العالمي مثل الليبرالية الاقتصادية أوغيرها[7].

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الهيمنة على أنها الهيمنة على نظام دولي بموجبه تأخذ دولة مهيمنة دور التنظيم والإدارة للنظام الاقتصادي العالمي، وهذا يعني توفير رأس المال ووضع قواعد التجارة الدولية والحفاظ على الأمن

السياسي والعسكري وتحويل عملتها إلى معيار للتداول، هذا إلى جانب فرض ايديولوجياتها وثقافتها بين الأطراف التابعة.

ثانيا: الافتراضات والأفكار الرئيسية لنظرية الإستقرار المهيمن: إن الفكرة المركزية لنظرية الاستقرار المهيمن هي أن العالم بحاجة إلى دولة مسيطرة واحدة تعمل على وضع وتنفيذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام وحتى تكون دولة ما مهيمنة يجب أن تتمتع بالقدرة على ضمان تنفيذ هذه القواعد وبالرغبة في القيام بذلك[8] وتشمل الإفتراضات الرئيسية التي قامت عليها أفكار منظري الإستقرار المهيمن ما يلي[9]:

- فرصة قيام نظام مفتوح تكون أكبر عندما تكون هناك قوة مهيمنة في مرحلة الصعود؛
- لضمان سير النظام بشكل جيد، فإن القوة المهيمنة يجب أن تتحمل مسؤولية بعض السلع المشتركة على الساحة الدولية وهذه السلع تختلف من منظر إلى آخر*؛
- إذا كان مجمل الأطراف تستفيد من السلع المشتركة التي تعتبر مسؤولية القوة المهيمنة، فإن انتشار الاستغلاليين سيزيد من تكاليف الحفاظ على النظام تثقل كاهل هذا المهيمن؛
- تراجع القوة المهيمنة تترك إنذارا بتراجع الأنظمة الاقتصادية الدولية، أي أن التغيير في موارد القوة النسبية تفسر التغيير في النظم الدولية.

تطرق المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبيرجر إلى فكرة الإستقرار بالهيمنة من خلال كتابه **The World In Depression**، ووفقا له، فإن الركود الذي عقب أزمة **1929** يرجع إلى تردد الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة العالم بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدا واضحا أن الإمبراطورية البريطانية كانت في حالة تراجع ولم تعد قادرة على أداء هذا الدور، ووفقا لكندلبيرغر، حتى يعمل الاقتصاد العالمي بشكل صحيح فإنه يحتاج إلى طرف واحد يضمن الاستقرار.

فخلال القرن **19** مارست بريطانيا شكلا من أشكال الهيمنة الاقتصادية على العديد من دول العالم وارتبطت زعامة بريطانيا بعولمة الأسواق وانفتاح وتحركات رؤوس الأموال، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تميزت به أوروبا، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ظهرت نهاية مفاجئة للهيمنة البريطانية والظروف التي روجت لها بزيادة الحمائية تشكيل تكتلات إقليمية وتراجع حركة رؤوس الأموال بين سنوات العشرينات والثلاثينات، وهو ما ساهم في زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي[10].

ثالثا: دور الاقتصاديات المهيمنة في النظام الدولي حسب كيندلبوجر: حسب كيندلبورجر فإن الدولة المهيمنة هي التي تتحمل مسؤولية السلع المشتركة على الساحة الدولية لذلك من أجل تجنب تمدد أزمة **1929**، كان يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر القيادة للحفاظ على انفتاح الأسواق أمام السلع التي لا توجد في السوق–سلع الضغط–، من خلال إقراض رأس المال طويل الأجل أو المعاكس للدورية، واعتماد نظام سعر الصرف أكثر استقرارا، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ولعب دور مقرض الملاذ الأخير لتوفير السيولة اللازمة في النظام المالي الدولي[11]ويتعين على الوحدة المسؤولة (أو الهيمنة) أن تؤدي المهام التالية:[12]

أ. الحفاظ على السوق المفتوحة للسلع الاستغاثة: كيندلبيرجر يرى ضرورة تجنب رسوم جمركية مرتفعة حمائية في ظل الأزمات مثل ما حدث في ظل أزمة 1929، أين فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة "سموت هاولي" لأن لها آثار سلبية على العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي لاستقرار النظام.

ب. توفير الإقراض المضاد للدورة الدورية: من المفترض أن يحقق هذا البلد الرائد استقرار النظام؛ من خلال توفير الإقراض في ظل الإنكماش الاقتصادي وحدوث الأزمات، فالمشكلة التي نشأت في الثلاثينيات تأتي جزئيا من حقيقة أن الولايات المتحدة خفضت كل من الإقراض والواردات، مما أدى إلى عدم توازن النظام.

ج. توفير نظام استقرار أسعار الصرف: في القرن التاسع عشر كان سعر الصرف مستقرا لأنه ثابت على المعيار الذهبي، غير أنه في الثلاثينيات، كان هناك انخفاض في قيمة العملات المحلية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، وجاء الرد على هذا السباق في عام 1944 واتفاق بريتون وودز، ومع بداية السبعينيات عرفت أسعار الصرف تقلبا كبيرا بسبب فك ارتباط الدولار بالذهب وبالتالي أصبح من المهم بما كان الحفاظ على نظام صرف مستقر نسبيا من أجل تعزيز استقرار المعاملات الدولية.

د. ضمان تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي: يجب على البلدان تجنب السياسات النقدية والمالية غير المنسقة والتي يتم تنفيذها أساسا لأغراض محلية.

ه. العمل كمقرض ملاذ أخير: يجب أن يعمل المهيمن على توفير التمويل اللازم في حالة توقف السوق.

وفقا لكيندلبيرجر، إذا كانت هذه السلع الخمسة موفرة من قبل دولة واحدة، وخاصة "المقرض الملاذ الأخير"، فإن النظام الاقتصادي الدولي ستكون قادرة على التكيف مع أزمة مثل تلك التي من عام 1929.

المحور الثاني: مساهمة الاقتصاد الأمريكي في تعافي النظام المالي العالمي بعد الأزمة – مقاربة الاستقرار بالهيمنة–

أولا: لمحة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: شهدت الساحة الدولية سنة 2008 أزمة مالية عميقة تعتبر من أسوء أنواع الأزمات في تاريخ الرأسمالية ، حيث تعتبر أزمة ذات طبيعة خاصة بحجمها وسرعة انتقالها وانتشارها من الإطار المحلي إلى الإطار العالمي، ومن الدائرة المالية إلى الحقيقية فقد تحولت الأزمة التى بدأت ملامحها تتضح في صيف2007 كأزمة تمويل عقاري في أمريكا إلى أزمة اقتصادية عالمية ويمكن تلخيص مراحل تطورها كما يلي:

1. المرحلة الأولى: من أزمة عقارية إلى ازمة مالية

بدأت الأزمة حين قامت البنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض عقارية بشكل كبير بهدف تمويل حاجة المقترضين لشراء عقارات على اختلاف أنواعها حتى للأفراد الغير قادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة ولم تكتف بذلك فقط فخلال ذات الفترة تم إصدار أدوات مالية جديدة تسمى " المشتقات المالية " لتوليد مصادر جديدة للتمويل والتوسع في عمليات الإقراض حيت تم المضاربة عليها في الأسواق المالية وبصورة منفصلة عن السندات، وعند ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية بسبب القرار الذي اتخذه البنك الفدرالي الأمريكي أدى إلى عدم قدرة المقترضين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم للبنوك، ونتيجة لذلك قامت البنوك ببيع العقارات والتي رفض مالكوها الخروج منها

وكنتيجة لهذا النزاع بين البنوك وأصحاب العقارات أدى ذلك إلى انخفاض قيمة تلك العقارات بدءا من عام 2007 وأصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة الصادرة بشأنها مما ساهم في زيادة عدد المتضررين من هذه الأزمة ولم يعد بمقدور الأفراد سداد ديونهم حيث أصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية، وكانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض متحملة بذلك مخاطر الائتمان ونتيجة لذلك هبطت قيم أسهمهم في البورصة وأعلنت عدة شركات عقارية إفلاسها.

كما تعدى الأمر كل هذا حيث امتد تأثير الأزمة إلى الأسواق والمؤسسات المالية في النظام المالي العالمي، فبعد استمرار ارتفاع حالات التعثر عن السداد في سوق الرهون العقارية العالية المخاطر خلق نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية و إلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، في ما يخص الأسواق المالية تدهورت البورصات الأمريكية و حدثت انهيارات مالية غير متوقعة في وول ستريت في شهر أوت 2007، ونتيجة ذلك فقد أعلنت بنوك كبرى عن هبوط حاد في أسعار أسهمها، وامتدت هذه الانهيارات إلى بورصات كل من طوكيو وفرانكفورت وباريس ولندن وإلى معظم الأسواق المالية العالمية الكبرى .

2. المرحلة الثانية: من أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية عالمية

لم تقتصر الأزمة على الجانب المالي بل تجاوزته لتصيب الجانب الحقيقي للاقتصاد، حيث أنها تحولت من كونها أزمة مالية إلى كونها أزمة اقتصادية، فقد أثرت الاختلالات المرتبطة بالأسواق المالية على الأعوان الاقتصاديين وعلى عمليات الاقتصاد الحقيقي وهذا ما يؤكد حقيقة العلاقة بين الدائرتين المالية و الحقيقية.

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008

تبرز تداعيات الأزمة المالية (2008) في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي هددت الاقتصاد الأمريكي والعالمي والتي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

1. تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي: نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية 2008، فقد تأثرت بشكل كبير ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية[13]:

– دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود حيث تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 2.7% سنة 2007 إلى 0.6% في سنة2008، ثم إلى–3.4% سنة 2009، ويعكس هذا الركود انخفاضا في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع وتضييق المصارف على منح القروض.

– ارتفاع عجز الموازنة العامة، حيث حققت عجزا قياسيا بلغ 700مليار $ سنة 2008، مقابل 230 مليار $ سنة 2002 كما ارتفع العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 85 مليار $ سنة 2008، في حين ارتفعت معدلات البطالة من 5.5% سنة 2008 إلى 8.9% سنة2009 وإلى 9.7 % سنة 2010، حيث فقدت الولايات المتحدة الأمريكية (2.6) مليون وظيفة منذ اندلا ع الأزمة.

– تراجع أغلب القطاعات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا قطاع صناعة السيارات.

– تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفضت بحوالي 50% وهذا بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الأخرى مقابل الدولار، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو، وهو ما أدى إلى تزايد التحول عن التعامل بالدولار سواء من قبل الأفراد والدول.

– انهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى حيث انهار 20 مصرفا في أمريكا خلال الربع الأخير من 2008 و140 مصرفا سنة 2009، و30 مصرفا حتى منتصف آذار/ مارس 2010، كما تأثرت بورصات الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة المالية العالمية حيث خسر مؤشر داوو جونز أكثر من37% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008.

2. تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي: لقد اختلفت درجات تؤثر اقتصاديات دول العالم بالأزمة المالية العالمية باختلاف درجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي ودرجة انفتاحها، ويمكن إبراز تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في النقاط التالية:

– تأثرت الأسواق المالية للدول المتقدمة بشكل كبير، حيث خسر مؤشر CAC 40 حوالي 43% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008، في حين خسر مؤشر نيكاي 50% من قيمته، كما خسرت بورصة هونغ كونغ 55% من قيمتها، أما بورصتي البرازيل وبومباي فقد خسرتا على التوالي 51% و 52% من قيمهما، في حين كانت درجة تأثر الأسواق المالية الناشئة بالأزمة منخفضة نوعا ما.[14]

– تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بـ 24% على المستوى العالمي بين عامي 2007 و2008، وتعتبر دول أوروبا الغربية أكثر من سجل تراجعا بـ 32.7% سنة 2008، في حين حققت بعض الدول النامية والناشئة تزايدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 3.6%.[15]

– انخفض الناتج المحلي العالمي الخام بـ 0.6% سنة 2009، وخصوصا في الدول المتقدمة حيث سجل انخفاضا قدره –3,2% في حين أن النمو في الدول النامية ورغم تباطؤه إلا أنه بقي إيجابيا +2,4%، كما أدت الأزمة إلى زيادة بـ 20مليون بطال في العالم سنة 2009، و تزايدا بـ 100 مليون شخص يعيشون بأقل من 2 $ في اليوم[16].

– تراجع حجم التجارة الدولية بـ 9% سنة 2009، حيث تراجع حجم المبادلات التجارية للدول المتقدمة بـ 10%، في حين أن الدول النامية عرفت مبادلاتها التجارية زيادة تتراوح ما بين (+2) و(3+)، ويرجع هذا التراجع في حجم التجارة الدولية بالأساس إلى تراجع الطلب العالمي الذي أثر على جميع القطاعات الإنتاجية[17].

ثالثا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

على ضوء مقاربة الاستقرار بالهيمنة سيتم تحليل دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا من خلال العناصر التالية:

1. توفير أسواق لسلع الإغاثة: على عكس ما حصل خلال أزمة الكساد الكبير، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة العديد من الإجراءات الحمائية بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ويرجع العديد من المحللين ذلك إلى الدور الذي لعبته المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف، دون إغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في ذلك، حيث برز ذلك من خلال المؤتمر الذي عقد في نوفمبر 2008، أين تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم زيادة العوائق أمام الاستثمار والتجارة الدولية.

ويبرز الجدول الموالي تطور الواردات والاستهلاك الكلي الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول رقم (1): تطور الواردات والاستهلاك الكلي الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013 الوحدة: %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات الأمريكية*	16,46	17,42	13,75	15,8	17,31	17,11	16,58
الاستهلاك الكلي الأمريكي**	82,61	84,13	85,23	85,03	85,19	84,16	83,6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

*World Bank, **Imports of Goods and Services (% of GDP),** Available at: https://data.worldbank.org

** World Bank National Accounts Data, OECD National Account data

يبرز من خلال الجدول أن حصة الواردات الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من أكثر من 16% خلال سنة 2007 إلى حوالي 13,75% خلال سنة 2009، لترتفع بعد ذلك إلى أكثر من 15,3% سنة 2010 وإلى ما يقارب 16% سنة 2011، وفي المقابل من ذلك ارتفع الاستهلاك الأمريكي من 82,6% سنة 2007 إلى حوالي 85,23% سنة 2009، قبل أن يعود تدريجيا إلى أكثر من 83% سنة 2013.

وتؤكد هذه النقطة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مستهلك ملاذ أخير، حيث ظلت أسواقها مفتوحة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، على الرغم من أنها كانت تعاني من ركود، وواصلت العمل كقاعدة عالمية لسلع الإغاثة.

2. التدفقات المالية المضادة للدورية ومقرض الملاذ الأخير: من بين السلع العامة التي تعكس دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية نجد التدفقات المالية ومقرض الملاذ الأخير، حيث لعب البنك الاحتياطي الفيدرالي دورا رئيسيا في توفير السيولة، على الرغم من الكميات الكبيرة من رؤوس الأموال التي خرجت من الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المستثمرين الخواص بحثا عن عوائد أعلى.

وكاستجابة للأزمة المالية العالمية قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بشكل حاد كاستجابة لذعر السوق الذي اندلع بعد افلاس بنك ليمان برادرز، وعمل على توسيع ميزانيته العمومية من خلال العديد من جولات التيسير الكمي، حيث ارتفع اجمالي التزامات البنك الاحتياطي الفيدرالي من حوالي 800 مليار دولار في أوائل سبتمبر 2008،

إلى أكثر من 2 تريليون دولار بنهاية عام 2009، من خلال شراء جميع أنواع ديون المؤسسات المالية المتعثرة والتي لها في الأغلب أعمال تجارية واستثمارات كبيرة في الخارج، وبالتالي فإن الاحتياطي الفيدرالي عمل على إعادة الثقة إلى النظام المالي العالمي ومكن البنوك من تخفيض الديون المتعثرة.

ويبرز الشكل الموالي تطور إجمالي ميزانية الاحتياطي الفيدرالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الشكل رقم (1): تطور إجمالي ميزانية الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2007–2013

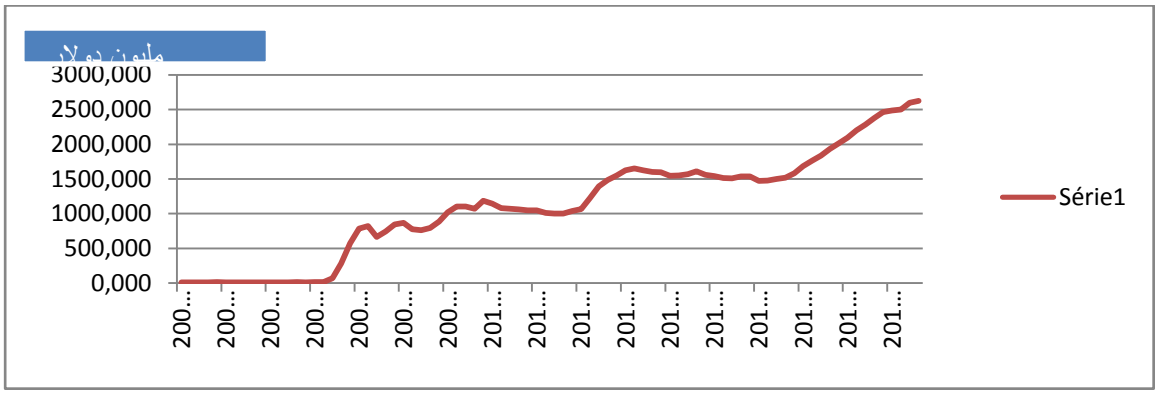

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Board of Governors of the Federal Reserve system (2014), Total Reserve Balances Maintained.

علاوة على هذا، فإن مجلس الاحتياطي الفيدرالي وعلى اعتباره المؤسسة الوحيدة على المستوى العالمي القادرة على العمل كمقرض ملاذ أخير، فإنه ما بين نهاية 2007 وبداية 2010، قدم البنك الاحتياطي الفيدرالي خطوط مبادلة السيولة للبنك المركزي الأوروبي، بنك كندا، بنك إنجلترا، بنك اليابان، البنوك المركزية لأستراليا البرازيل، الدنمارك، كوريا، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، سنغافورة، السويد و سويسرا، وبحلول نهاية نوفمبر 2008 بلغ إجمالي قيمة خطوط الائتمان الفيدرالية حوالي 600 مليار دولار، وهو ما يعادل تقريبا الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي قبل الأزمة المالية العالمية، والشكل الموالي يبرز مبادلة السيولة ما بين الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى.

الشكل رقم (2): تطور مبادلة السيولة للاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2007–2013

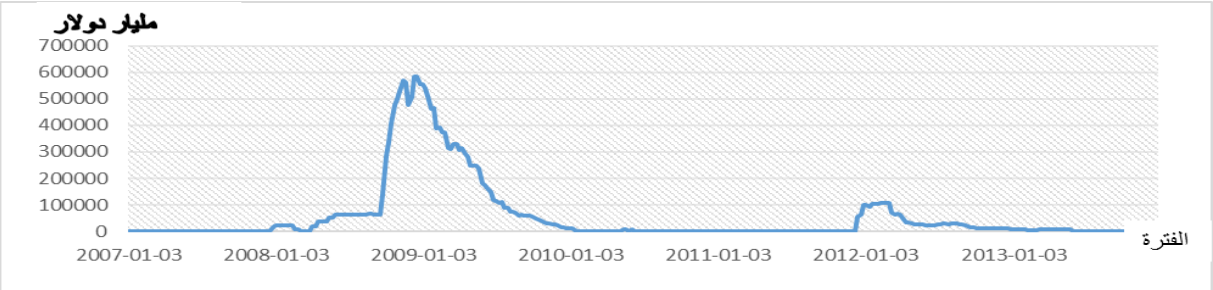

Source: Board of Governors of the Federal Reserve System (US), **Central Bank Liquidity Swaps Held by the Federal Reserve: All Maturities [SWPT]**, Retrieved From FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis: https://fred.stlouisfed.org/series/SWPT.

إلى جانب دور ملاذ المقرض الأخير، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في الإقراض المضاد للدورية، حيث استخدمت الحكومة الأمريكية قوتها الانتخابية القوية في صندوق النقد الدولي ودورها القيادي في مجموعة العشرين للدعوة إلى زيادة ثلاثة أضعاف قدرة الإقراض لصندوق النقد الدولي إلى 750 مليار دولار.

3. توفير نظام صرف مستقر نسبيا: حدد كيندلبورجر السلعة العامة 3 في الإشراف على نظام أسعار صرف مستقر نسبيا ويبين الشكل الموالي تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية–أو المتوسط المرجح للدولار الأمريكي نسبة إلى المؤشر الذي يتألف من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين–خلال الفترة 2007–2013.

الشكل رقم (3): معدل الصرف الفعلي الحقيقي 2007–2014 (2010=100)

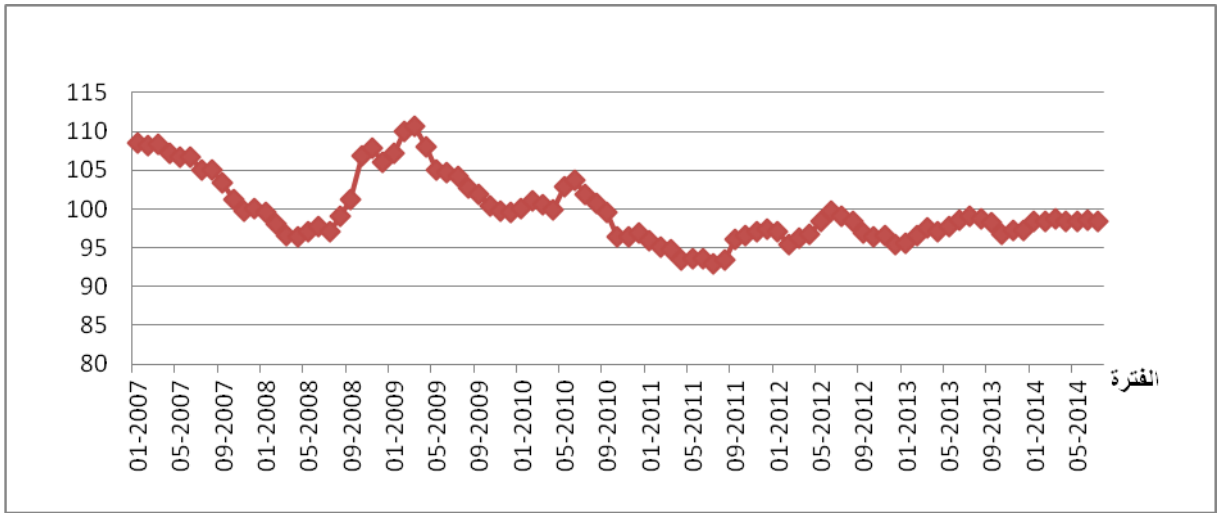

Source: Bank for International Settlements (2014)

يبرز من خلال الشكل تعزيزا أوليا للدولار في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 بسبب آثار الهروب إلى الأمان خلال المرحلة الأكثر حدة و ذعر، وعاد الدولار إلى قيمته الطبيعية على المدى المتوسط متقلبا حول القيمة التي كان عليها خلال صيف عام 2007 بين عامي 2009 و 2014، ومن الأمور الأكثر إثارة للدهشة حول الأزمة المالية العالمية غياب أزمة الدولار، وظل الدعم الرسمي الخاص والأجنبي للدولار الأمريكي على الرغم من المطالب الفرنسية والصينية حول عدم استقرار النظام النقدي الدولي الذي يقوده الدولار، والحاجة إلى عملة احتياطية بديلة حيث ظل الدولار أكثر العملات تفضيلا من مختلف الأطراف الرسمية الأجنبية.

4. تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي عالميا: لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية العالمية تحت رعاية مجموعة العشرين، حيث قامت المؤتمرات الثلاثة الأولى بعد الأزمة المالية العالمية في واشنطن (نوفمبر 2008)، لندن (أفريل 2009) و بيتسبرغ (سبتمبر 2009) على الدعوة لمواجهة الأزمة المالية انطلاقا من إعطاء الأولوية لجهود تحفيز النمو، عمليات الإنقاذ، وقد حققت مجموعة العشرين مجموعة مهمة، كما وافق قادة مجموعة العشرين على مضاعفة الأموال المتاحة لصندوق النقد الدولي إلى 750 مليار دولار[1]، والنقطة الهامة هنا هي الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بما

يقرب 800 مليار دولار ضمن جهود تحفيز الاقتصاد العالمي، أي ما يقرب 40% من إجمالي التحفيز العالمي، كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من التحفيز لا غنى عنه لنجاح النظام المالي العالمي، ومن الصعب تصور أن الاقتصاد العالمي قد تعافى بسرعة دونه، كما أن معظم خطط التحفيز الوطنية قد صدرت لأسباب سياسية محلية بدلا من أي رغبة في التقيد بالنظام الدولي لمجموعة العشرين مما جعل حصة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أهمية لسرعة الانتعاش، وعلى الجانب النقدي قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالفعل بتنسيق معظم التخفيضات في أسعار الفائدة قبل اجتماع مجموعة العشرين.

من خلال هذا العرض لدور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية على ضوء مقاربة الاستقرار بالهيمنة تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة المالية العالمية على الرغم من التأثير الكبير للأزمة على الاقتصاد الأمريكي وهو ما يعكس فكرة استمرارية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي على عكس الآراء والأفكار.

المحور الثالث: دور الاقتصاد الألماني في تحقيق الاستقرار في ظل أزمة الديون السيادية

أولا: لمحة عن أزمة الديون السيادية الأوربية:

بدأت أزمة الديون السيادية الأوربية في نهاية 2009 و بداية 2010 في اليونان عندما تم اكتشاف أن المخاطر المصاحبة للدين السيادي اليوناني هي أسوأ بكثير مما كان يعتقد، فبالرجوع إلى إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2002-2007 نجد أن الطلب المحلي قد زاد بحوالي 4.2% أما منطقة الأورو ككل فإنه لم يتجاوز 1.8% و يعود سبب هذا النمو السريع إلى لجوء اليونان إلى الاقتراض من الخارج لتمويل مشروعاتها التنموية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار التدابير اللازمة لضمان كفاية هيكل نفقاتها النقدية للوفاء بتلك القروض، الشيء الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري وصل إلى 14.4 % عام 2008 مقارنة بـ 5.8% عام 2004. كما بلغ العجز في الموازنة الحكومية عام 2008 حوالي 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصلت هذه النسبة عام 2010 إلى 13.6% ووصل حجم الدين العام في اليونان عام 2008 إلى 112 % مما أدى إلى فقدان مصداقيتها في الأسواق المالية وهبوط تصنيف سنداتها والتي كانت نتيجها ارتفاع صعودي في تكاليف الإقتراض وارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة.

لقد تم تقديم المساعدات المالية لليونان شريطة تطبيق بعض المعايير المالية و الإقتصادية الصارمة ففي 9 فيفري 2010 وقعت اليونان مع صندوق النقد الدولي و البنك المركزي الأوربي على مذكرة تتضمن تجميد الرواتب، و تخفيض 10% من المكافآت و خفض العمل الإضافي مقابل تنفيد خطة الإنقاد المقترحة من قبل الإتحاد الأوربي، كذلك أصدر البرلمان اليوناني في 5 مارس 2010 قانون حماية الإقتصاد اليوناني والمتوقع توفير 4.8 بليون يورو. وفي بداية جوان 2011 الصحافة قامت بإعلان تقرير عن الترويكا* يقول بأن "اليونان لن تستطيع العودة إلى السوق المالي فهي تحتاج إلى برنامج آخر للمساعدات المالية" رغم قيامها بخطط التقشف* الصارمة مما أدى بالحكومة اليونانية في 30/29

جوان بتطبيق خطط تقشف ثانوية تقوم أساسا على توفير 28.4 مليار أورو و خوصصة 50 مليار مخصصة للمرحلة 2012–2015،و في جويلية 2011 حصلت اليونان على برنامج مساعدة آخر بـ 109 مليار أورو.[18]

أصبح واضحا أن تدابير التقشف المالي في اليونان لم تكن كافية لطمأنة المستثمرين، هكذا بدأت الأزمة في الإنتشار إلى باقي الدول الأوربية الأخرى حيث أن المستثمرون عندما فقدوا الثقة في الإقتصاد اليوناني أدى إلى فقدانهم الثقة في الدول التي تعاني من مشاكل العجز مثل البرتغال و إرلندا و حتى بعض الدول القوية مثل إيطاليا و إسبانيا، فرغم محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد النقدي الأوروبي إلا أن المشكلات التي نجمت عن مشكلة الديون السيادية اليونانية أخذت في الانتقال سريعاً إلى بقية دول الاتحاد تقريبا وبشكل نسبي متفاوت، حيث نتج عنها إعلان دولة بعد الأخرى عن عدم القدرة على الوفاء بالديون والإلتزامات المستحقة عليها بجانب وصول عجز الموازنة إلى مستويات غير مقبولة الأمر الذي أدى إلى خفض التصنيف الإئتماني لتلك الدول ومسببا ذلك حالة من إنعدام الثقة في المنطقة الأوروبية بشأن الديون السيادية. وتتفاوت دول منطقة الأورو في التأثر من الأزمة بحسب المتانة الاقتصادية ودرجات الالتزام بمعايير الانضباط والاستقرار الأوربي ويمكن إدراجها بعض منها على النحو التالي:

1. أزمة إسبانيا: يعتبر العديد من المحللين أن النظام المصرفي الإسباني هو أحد الأنظمة الأكثر صلابة بين دول أوروبا الغربية والأفضل استعداداً لتحمل أزمة سيولة مالية حيث تتبع إسبانيا السياسة المصرفية المقيدة والتي تحافظ علي نسبة احتياطي عالي. إلا أن هذا التحليل لم يكن صحيحا على الإطلاق فبمجرد حدوث الأزمة العقارية تهاوت تلك السياسات، فقد كشفت الأزمة المالية العالمية 2008 عن هشاشة القطاع المصرفي الإسباني الذي كان يمول وبنسبة كبيرة قطاع العقارات حيث كانت القروض العقارية تمثل 60% من القروض المصرفية. حيث أن المؤسسات المالية الإسبانية تعرضت للمخاطر العقارية نظرا لتقديمها الدعم للشركات العقارية ،حيث واجهت البنوك الإسبانية مخاطر حادة نتيجة تدهور أداء القطاع العقاري فالمؤسسات المالية الإسبانية لديها مابين 1 و 1.5 مليون مسكن محجوز نتيجة عدم قدرة المقرضين عن سداد أموالهم كما أن صناديق الإدخار وجدت نفسها في وضع صعب كمثال على ذلك مجموعة Banco Financiero y وهو أكبر اتحاد صناديق الإدخار 18% من محفظته عبارة عن قروض عقارية بقيمة 41.3 مليار أورو ، 20% منها قروض مشكوك في تحصيلها كما أن لديها ما يقرب بـ 7.4 مليار أورو من العقارات التي تم حجزها من المتأخرين عن السداد.

كما حاولت الحكومة الإسبانية في البداية إنقاذ مصارفها الصغيرة، وفقا للتقارير فإن الحكومة الإسبانية أنفقت نحو 15 مليار يورو لإنقاذ المصارف الصغيرة، غير أنه أصبح من الواضح اليوم أن عملية إنقاذ مصارفها الكبرى تفوق إمكانياتها المالية أخذا في الاعتبار طبيعة الأوضاع المالية الحالية للدولة. على سبيل المثال مصرف بي إف إى بانكيا، ثالث المصارف الإسبانية من حيث الحجم، يسعى نحو الحصول على ميزانية إنقاذ بـ 19 مليار يورو (نحو 25 مليار دولار)، لذلك لم تجد إسبانيا بديلا غير طلب المساعدة من المجموعة الأوروبية لضبط الأوضاع المالية لمصارفها

المتعثرة حاليا[19]، في 9 جوان 2012 عقدت مجموعة دول منطقة الأورو اجتماعا طارئا لمناقشة كيفية ضخ الأموال في البنوك الأوربية كما أعلن صندوق النقد الدولي توفير ما يصل 100 مليار أورو لإعادة هيكلة البنوك المتعثرة.

2. أزمة إيرلندا: بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وأزمة القروض العقارية انعكس التدهور السريع للاقتصاد الإيرلندي في تراجع حاد للنشاط الإقتصادي وخسائر هائلة في النظام المصرفي وتدهور سريع في الوضع المالي حيث شهدت النتائج المالية للبنوك الإيرلندية الرئيسية تراجعا كبيرا ففي ماي 2009 تم تأميم البنك الانجليزي الايرلندي، الذي سجل خسائر تزيد على 4.1 مليار أورو سنة 2008 وهي الأكبر في تاريخ الشركات الايرلندية، كما أعلن بنك أوف سكوتلاند زيادة كبيرة في الخسائر بسبب تراجع قيم الأصول سنة 2008[(20)]كما أدى الركود إلى انخفاض حاد في البطالة وصل إلى 13.9% سنة 2010 . وأمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام الحكومة الإيرلندية سوى القيام بدعم قطاع المصارف وضخ مليارات الأورو والدخول في مشاركات في رأسمالها وتأميم بعض منها، فعلى سبيل المثال تم تأميم بنك أنجلوايريش Anglo Irish بشكل كامل سنة 2010 حيث كلف الدعم ما يساوي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وقد انعكست هذه السياسة النقدية في تراكم ديون القطاع المصرفي والتي بلغت 45 مليار أورو وكذلك ارتفاع الديون السيادية بالإضافة إلى اضطرابات في سوق التمويل وارتفاع مخاطر الديون السيادية التي في حيازته نظرا لعدم اليقين المستمر بشأن خسائر القطاع المصرفي، حيث قامت مؤسسة تصنيف الإئتمان موديز العالمية بتخفيض تقييمها فيما يتعلق بالديون السيادية ليصل إلى أدنى درجة مع توقعات سلبية لينخفض من Baa1 إلى Baa3. ومن بين التدابير التي قامت بها الحكومة الإيرلندية لتحقيق الإستقرار في النظام المصرفي في أفريل 2009 قامت بتأسيس الوكالة الوطنية لإدارة الأصول NAMA التي تهدف إلى شراء القروض ذات الصلة بالتنمية، حيث قامت بعملية نقل الأصول بهدف تطهير الميزانيات العمومية للبنوك من القروض ذات الصلة بالتنمية باعتبارها المصدر الرئيسي لعدم الثقة بين البنوك والتي أدت إلى خسائر كبيرة[21]. ونتيجة لهذا الوضع ارتفع سنة 2010 حجم الدين العام ليصل إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي و ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة لتسجل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

3. أزمة قبرص: تلقت الحكومة القبرصية خسائر في أسواق المال وعانت بنوكها خسائر كبيرة بسبب تراجع قيمة السندات الحكومية اليونانية وارتفاع نسبة القروض المتعثرة. حيث أن التأثير المشترك لتراكم الدين العام وتدهور في الميزانية العمومية أدى إلى دخول الإقتصاد القبرصي في أزمة نظرا لبطء تطبيق الإصلاحات المالية والهيكلية لخفض الدين العام، ودخوله في ركود فانخفض معدل نموه إلى 2-% سنة 2009 مع انهيار كبير في قطاع السياحة والشحن الذي تسبب في ارتفاع معدلات البطالة.

شهدت قبرص مفاوضات للحصول على برنامج للمساعدة من مقرضين دوليين ففي جانفي 2012 حصلت على قرض قدره 2.5 مليار أورو من روسيا لتمويل عجزها وإعادة تمويل ديونها على المدى الطويل، كما تعرضت البنوك القبرصية في هذه المرحلة إلى أزمة الديون اليونانية ففي 13 مارس 2013 تراجع التصنيف الإئتماني السيادي طويل الأجل لقبرص من قبل وكالة التصنيف الدولية موديز، أدى هذا الوضع إلى تفاقم موجة القلق بين المودعين بسبب

معلومات ترددت عن النسبة المحتملة لخسارة المودعين فتسابق الناس على سحب ودائعهم، وانخفض حجم الودائع بنسبة 3.9% إلى 44.6 مليار أورو في أوائل شهر ماي لسنة 2013.

وقد أسفر تشخيص الأزمة القبرصية عن الحاجة إلى تمويل استثنائي مبدئي بقيمة 17 مليار أورو فخلال اجتماع مجموعة الأورو في 15-16 مارس 2013، تم التوصل إلى اتفاق من قبل الترويكا (صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية) على منح مساعدة مالية تبلغ 10 مليار أورو بفائدة نسبتها 2.5% تاركة الحكومة القبرصية أمر تدبير 7 مليار أورو داخليا من خلال تخفيض الميزانية، وتبني إجراءات تقشف شديدة تضمنت تخفيضات في رواتب العاملين في الحكومة بنسب تراوحت بين 20% و 25% إظافة إلى إصدار سندات حكومية قيمتها 4.5 مليار أورو، إظافة إلى هذا عمدت قبرص إلى خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام، كما وجدت نفسها مجبرة على بيع ما قيمته 400 مليون أورو من احتياطي الذهب الذي تحتفظ به[22].

وقد كان لإجراءات التقشف التي تعتبر جزءا من حزمة الإنقاذ عواقب اقتصادية واسعة على الإقتصاد القبرصي حيث انخفض نسبة النمو للبلاد إلى 2.5-%سنة 2014، في حين زادت البطالة إلى16.1%.

4. أزمة إيطاليا: تعتبر إيطاليا القوة الإقتصادية الثالثة في منطقة الأورو وثامن أكبر اقتصاد في العالم، إلا أنه و بحدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عانت إيطاليا بشدة من هذه الأزمة جراء تداعياتها السلبية على إقتصادها فقد شهدت ركودا مزدوجا فإيطاليا كانت تعاني أصلا من ركود قبل الأزمة، فخلال الفترة 1990-2009 كانت إيطاليا ثاني أدنى متوسط في معدل النمو في الإتحاد الأوربي، وكان موقفها متدهورا مند بداية الأزمة حيث كان تعاني من ركود ومعدلات نمو منخفضة 1- %سنة 2008 لتدخل في ركود حاد يصل إلى 5.5-% سنة 2009 حيث كان من الصعب جدا الحد من نسبة الديون المرتفعة التي انتقلت من 102.3% سنة 2008 إلى 112.5% سنة 2009 والتي تعود جذورها إلى عواقب الإسراف المالي منذ السبعينات والثمانينات، مما زاد من شكوك المستثمرين في ملائتها المالية وتراجعت قدرتها التنافسية وما زاد ضعفها تقييد الإنفاق العام عليها كما أدت تداعياتها أيضا إلى تراجع كبير في الإنتاج الصناعي مما أدى إلى تراجع الأرباح وتراجع أداء صادراتها، لذلك كان لا بد على إيطاليا العودة إلى معدلات النمو الصحية حتى يكون النمو الإقتصادي أعلى من تكلفة خدمة الدين لأن أي ارتفاع في تكاليف الإقتراض ستؤدي إلى وضعية أسوأ.

بدت إيطاليا في وضع أفضل لمواجهة الأزمة مقارنة مع دول أوربا الجنوبية وبالخصوص اليونان التي كانت تعاني من فوضى مالية مما جعل السياسة المالية في إيطاليا تظهر انها قوية نسبيا فقد كان التدخل الحكومي محدود، حيث أن حكومة برلسكوني تجنبت السياسة المالية التوسعية كطريق للخروج من الأزمة عكس العديد من حكومات منطقة الأورو وحاولت الحفاظ على فائض أولي في الميزانية، فوفقا لأرقام منظمة التعاون والتنمية حققت إيطاليا أصغر تدهور في التوازن المالي خلال الفترة 2009-2011[23].

ومع اندلاع أزمة الديون السيادية ارتفعت معدلات الديون الإيطالية سنة 2011 إلى 116.4% حيث شهد النظام المصرفي مخاوف دولية من مستوى هذه الديون ليفوق عبء الدين العام 120% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012 وهذا وسط نمو اقتصادي بطيء وارتفاع في عجز الموازنة وقد أدى هذا إلى جعل ستاندبورز تخفض من تصنيف إيطاليا مستو واحد من A+/A-1+ إلى A/A-1 مستندة بذلك على عدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية[24]، مما أدى إلى زيادة تكلفة السندات الحكومية، وساهم هذا في بروز مخاوف إمكانية انتقال الديون اليونانية إلى إيطاليا باعتبارها من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية فأي إخلال منها بسداد ديونها سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين عليها، كما زاد الضغط على الوضع المالي الأزمات الداخلية السياسية فقد كانت إيطاليا تعاني من ضعف مصداقية القيادة السياسية التي كان يقودها بلسكوني والذي قام بمخاطر سياسية ناجمة عن تغيير جدري للسلطة في نهاية عام 2011 حيث كثرت الفضائح وساد الوضع السياسي آنذاك بعدم اليقين في قدرة إيطاليا على الإحتفاظ بمواردها المالية مما أدى إلى استقالته في 12 نوفمبر 2011 ليكون بعده ماريو مونتي بديلا له[25] الذي وضع البلاد على مسار التضييق المالي الصارم والإصلاح الهيكلي والمحاولة على تهدئة أوضاع الأسواق المالية، وقد أدت الضغوطات المتزايدة من قبل الزعماء الأوربيين لإتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة الدين الذي وصل إلى مستويات قياسية.

ثانيا: دور الاقتصاد الألماني في التعافي من الأزمة الديون السيادية

يعتبر الاقتصاد الألماني طرفا رئيسيا في النظام المالي العالمي، وعلى الرغم من مكانته المهيمنة ضمن الاتحاد الأوروبي إلا أن تطبيق معايير كيندلبرجر للسلع العامة الخمسة من أجل القيادة الألمانية يبرز نقاط هامة.

1. توفير أسواق لسلع الاستغاثة: بدلا من أن تعمل ألمانيا على تزويد بلدان منطقة اليورو (البلدان الطرفية) بأسواق سلع استغاثة، استمرت ألمانيا وبشكل كبير في بيع سلعها المصنعة إلى هذا المحيط، وهي عملية بدأت بالفعل في أواخر التسعينات، ووفقا ليوروستات، في حين أن الفائض التجاري الألماني مع بقية دول الاتحاد الأوروبي كان 46,4 مليار يورو في عام 2000، فقد نما إلى 126,5 مليار يورو في عام 2007[26]، وبين 2000-2007 ارتفع العجز اليوناني السنوي مع ألمانيا من 3 مليار إلى 5,5 مليار يورو، في حين تضاعف العجز الاسباني ثلاث مرات من 11 مليار يورو إلى 27,2 مليار يورو، كما تضاعف العجز الإيطالي من 9,6 مليار يورو إلى 19,6 مليار يورو، كما تضاعف العجز البرتغالي أربع مرات من 1 مليار يورو إلى 4,2 مليار يورو، وبدأت كل هذه الفوائض تنخفض بعد الأزمة ولكن يرجع ذلك أساسا إلى انهيار الصادرات الألمانية إلى المحيط بدلا من انتعاش الواردات الألمانية من البحر الأبيض المتوسط، حيث ظلت جميع الدول تعاني من عجز مع ألمانيا في عام 2012.

الشكل رقم (4): الميزان التجاري الألماني خلال الفترة 1999–2012 (مليار يورو)

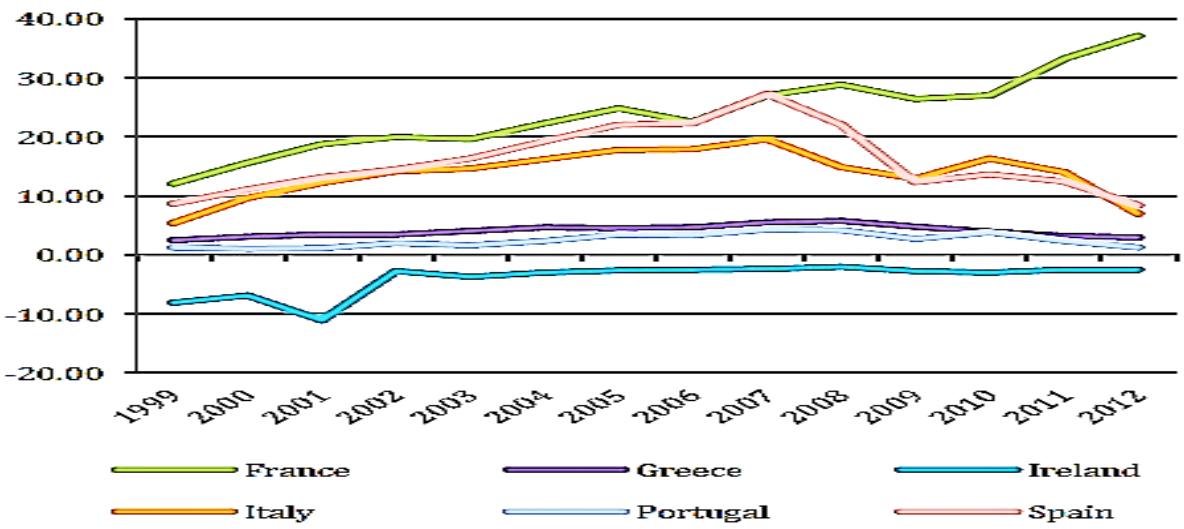

Source : European Commission (2014) : Ameco Database

كما شهدت ألمانيا زيادة في الاستهلاك النهائي من 73,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 78,4 % في عام 2009، ليتراجع إلى ما يزيد عن 75% في عام 2011 في خضم ازمة منطقة اليورو وبالكاد ارتفع بعد ذلك حيث ظل ما بين 75–76% في عام 2012، و ارتفع معدل الادخار العالمي في ألمانيا من 20 بالمائة فقط من الناتج المحلي في عام 2001 إلى ما يقرب 26,8% في عام 2007، وبعد ذلك انخفض إلى أدنى مستوى له عند 22,5% خلال السنة المالية التحفيزية لعام 2009، ولكن مرة أخرى بدأت المدخرات الألمانية في الارتفاع خلال أزمة اليورو، وتراوحت في حوالي 24% بين عامي 2010–2012، كما ظل العجز في الحساب الجاري في ألمانيا باستمرار فوق 6% بين عامي 2007–2013، باستثناء عام 2007 عندما بلغت 5,9% وظل الاقتصاد الألماني اكبر مصدر في أروبا، مع تحقيق وفرات عالية و استهلاك منخفض نسبيا، وهو ما يعتبر بعيدا عن المستهلك الملاذ الأخير كما يمكن أن يكون.

الشكل رقم (5): إجمالي الاستهلاك الألماني (% من الناتج المحلي الإجمالي)

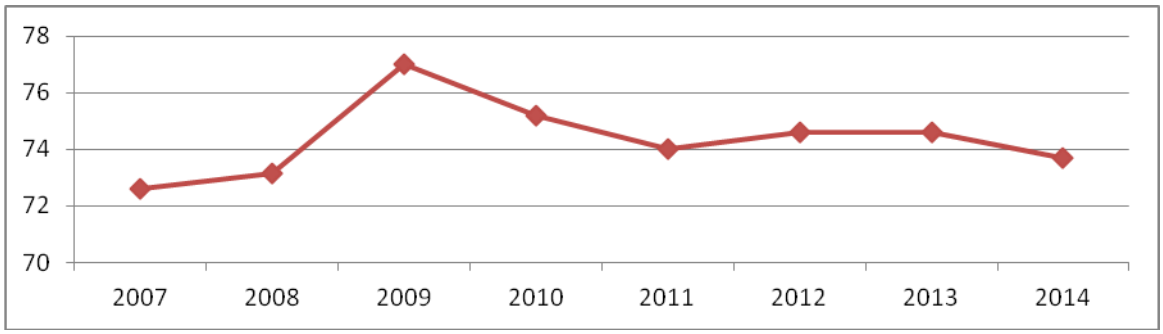

Source : World Bank National Accounts Data, And OECD National Accounts Data Files.

2. التدفقات المالية المضادة للدورية ومقرض الملاذ الأخير: بدلا من توفير الإقراض المضاد للدورات الاقتصادية طويل الأجل، كان الإقراض الألماني معززا للدورة الاقتصادية إلى حد كبير بعد إدخال اليورو وخلال فترة الازدهار التي شهدتها الفترة 2002–2008، قدمت المصارف الألمانية إئتمانات على نطاق واسع للبلدان المحيطة في منطقة اليورو، وهو الاتجاه الذي انعكس فجأة مع بداية أزمة اليورو أواخر 2009، حيث أبرزت ورقة عمل لصندوق النقد الدولي لعام 2010 بشأن الروابط المالية الأوروبية بأن ألمانيا تعتبر واحدة من أكبر الدائنين الصافيين في منطقة اليورو في عام 2008 (بعد فرنسا) حيث بلغت صافي استثماراتها في منطقة اليورو 735 يورو، مقارنة مع فرنسا 764 مليار يورو والتي كان الصورة العاكسة للبرتغال (–136 مليار يورو) و اليونان (–199 مليار يورو) وإيطاليا (–334 مليار يورو) و إسبانيا (–794 مليار يورو)[27] ، ومنذ بداية عام 2010، عندما احتاج المحيط الأوروبي إلى قروض طويلة الأجل ورصيد أكثر من أي وقت مضى، سرعان ما تلاشى الحماس الألماني لتوسيع الائتمان – سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام– حيث فقد المستثمرين الألمان شهيتهم و بدأت تنقلب بين الحذر والعداء النشط، وأدى الائتمان الذي تم تمديده من خلال آلية الاستقرار الأوروبي وبرنامج الإنقاذ لليونان وإيرلندا والبرتغال إلى تقييد حصة ألمانيا لنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، وكان الهدف منها هو مساعدة الحكومات مباشرة على تمويل عجزها و تخضع لشروط صارمة.

3. نظام الصرف المستقر: يكمن جوهر بناء منطقة اليورو في الاعتقاد بأنه إذا التزمت البلدان بمجموعة من القواعد بشأن مقدار الديون والعجز والتضخم الذي يمكن أن تحصل عليه فإن اقتصاداتها سوف تتلاقى وسيعمل سعر الصرف نفسه على جميع الأعضاء، ومن الواضح أن هذا صحيح فقط من الناحية النظرية وعندما تمتثل جميع البلدان للقواعد، ومن المعروف جيدا أن ألمانيا جنبا إلى جنب مع فرنسا في عام 2003 خرجت عن القواعد المكتوبة في ميثاق الاستقرار والنمو، وعندما تم انتهاك هذا الميثاق أرسل إشارة إلى البلدان الصغيرة بأن الإخلال بالميزانية العامة ستفلت من العقاب، ويبرز الشكل الموالي أن سعر الصرف الحقيقي في ألمانيا منذ 1999 عرف تعزيزا حتى أواخر 2009، ولكن عرف ضعفا فيما بعد، وكان هذا هو الاتجاه الخاطئ إذ أرادت ألمانيا السماح للمحيط الأوروبي بأن يصبح أكثر قدرة على المنافسة في مواجهة نفسه.

الشكل رقم (6): سعر الصرف الحقيقي الفعلي لألمانيا للفترة 1999–2013 (2010=100)

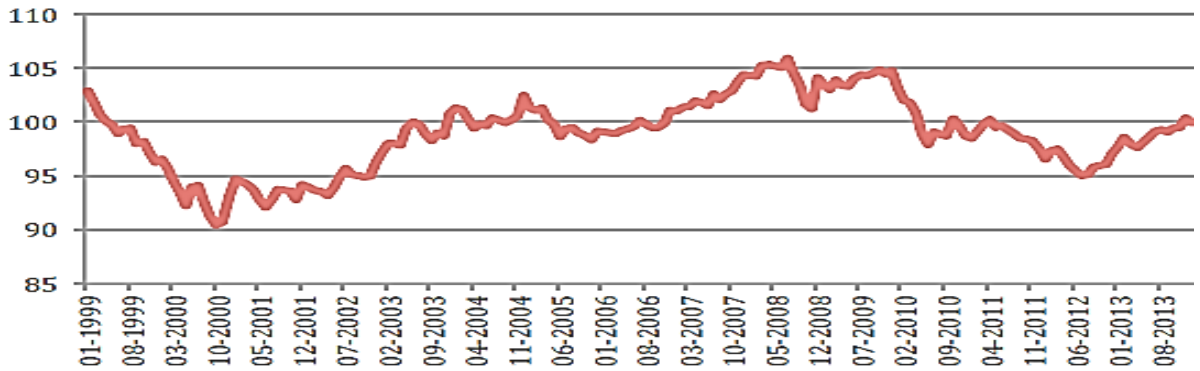

Source: bank for international settlements (2014)

4. تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي: في مجال تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي، فشلت ألمانيا بشكل كبير، لا سيما خلال النصف الأول من الأزمة في عامي 2010–2011، وتجاهلت القوانين الاقتصادية القديمة كمفارقة الادخار لكينز، ودعت ألمانيا إلى جرعة جدية من التقشف في المحيط الأوروبي دون محاولة تعويض الآثار الاقتصادية السلبية إما عن طريق الحوافز المالية أو السياسات التضخمية، وكانت النتيجة زيادة نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة، مما إلى تفاقم المشكلة التي كان العلاجات الانكماشية تحاول حلها وكان من المستحيل دائما أن تصبح أوروبا أشبه بألمانيا، وأشادت ألمانيا بفضائل التقشف، في حين استفادت في الواقع من حقيقة أن الآخرين لم يتبعوا التقشف، وكان النمو الألماني قبل الأزمة جزئيا مدفوع بالطلب المتزايد من جنوب أوروبا الذي مكن من زيادة المدخرات.

رابعا: مقارنة بين دور الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية

إن ردت الفعل المختلفة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا يعود إلى اختلاف قراءات النخب السياسية في المنطقتين، فكلا الطرفين لديهما تفسير مختلف لأفكار كيندلبورجر، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا في إطار مصالحهما خلال الأزمات التي واجهتها كأقوى دول داخل الأنظمة التي بنتها بريتون وودز 1944 وماستريخت 1991، ففي حين حددت النخب الأمريكية في واشنطن مصالحها الوطنية كالعمل كمهيمن خير للاقتصاد العالمي خلال الركود، حددت النخب الألمانية في برلين مصالحها الوطنية باعتبارها مهيمن قسري لمنطقة اليورو وصي على قواعدها المؤسسية، وكانت النتيجة العودة النسبية إلى استقرار الاقتصاد العالمي في عام 2009، والانتعاش القوي في عام 2010، في حين أن منطقة اليورو قد تفاقمت فيها المشاكل بشكل أسوء من ذلك حيث بدا أن عدم الاستقرار أصبح مؤسسيا على مدى عامي 2011 و 2012، و كان الانتعاش أولا غير موجود قبل أن يكون ضعيفا.

على المدى القصير اكتسبت ألمانيا أهمية في منطقة اليورو، وأدى أداء النمو المرتفع الذي حققته خلال الأزمة إلى زيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في منطقة اليورو من 26,7% في عام 2007 إلى 28,5% في عام 2013، من ناحية أخرى، انخفضت حصة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي من 22% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العالم في عام 2007 إلى 19,3% في عام 2013، وقد اكتسبت ألمانيا أكثر من بقية منطقة اليورو بسبب أعمالها الخاصة على المدى القصير، لكنها تركت النظام في منطقة اليورو ضعيفة وغير مستقرة في فترات أطول، وقد اكتسب الاقتصاد العالمي أكثر نسبيا من الإجراءات الأمريكية والقيادة على المدى القصير من الولايات المتحدة نفسها، ولكن تم حفظ النظام والعودة على أساس أكثر صلابة مما يعود بالفائدة على الأمريكيين على المدى الطويل.[28]

خاتمة:

يعتبر وجود الاقتصاد المهيمن في الاقتصاد العالمي ضرورة لإيجاد نظام مالي عالمي مستقر وفقا لمقاربة الاستقرار بالهيمنة، هذه الاقتصاديات يختلف دورها في الاقتصاد العالمي باختلاف المكاسب والخسائر التي تلحق بها من اختلال النظام المالي العالمي ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج أبرزها ما يلي:

– تتضمن مقاربة الاستقرار بالهيمنة تفسيرا هاما للأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي وخاصة أزمة 1929، حيث تربطها هذه المقاربة بغياب الاقتصاد المهيمن الذي يعمل على توفير السلع العامة الضرورية لاستعادة الاستقرار العالمي و المتمثلة في توفير أسواق للسلع الإغاثة، مقرض ملاذ أخير، التدفقات المالية المضادة للدورية، نظام سعر صرف مستقر نسبيا و تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية.

–ساهمت الولايات المتحدة الأميريكية بشكل كبير في تعافي الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من التأثير الكبير للأزمة على الاقتصاد الأمريكي إلا أنها عملت على توفير السلع العامة، وهذا نظرا لقوتها الكبيرة المستمدة من قوة الدولار واتساع حجم الأسواق المالية الأمريكية.

– لم يلعب الاقتصاد الألماني دوره كاقتصاد مهيمن في منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية، حيث لم يعمل على توفير السلع العامة الضرورية لإعادة الاستقرار وهو ما يدل على حجم الإختلالات في منطقة اليورو وضعف التكامل بين اقتصاديات المنطقة .

– اختلاف مساهمة الاقتصاديات المهيمنة يعود الى اختلاف رؤية النخب السياسية للدور الذي يجب أن يلعبه الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

وفي الأخير يمكن القول أن وجود السلع العامة في ظل الأزمات ضروري لإعادة الإستقرار، إلا أن هذه السلع تحتاج وجود طرف أو عدة أطراف تعهد بتوفيرها، إلا أن هذا الدور يتأثر بالرؤية الاستراتيجية للنخب السياسية التي تنقل أيديولوجيتها على المستوى العالمي من خلال جملة من القنوات أبرزها المؤسسات الإقليمية والدولية.

قائمة الإحالات والمراجع:

(1)- Sait Yalmiz, (December2010): ***State, Power and Hegemony***, International Journal of Business and Social Science Vol.1, N°.3, P: 194.

(2)- Sandra Destradi, (2008): ***Hegemony and Leadership: Developing a Research Framework For The Study of Regional Powers,*** Giga Working Papers, N° .79, P: 10.

(3)- Idem.

(4)- Andreas kalyras, (2000): ***Hegemonic Sovereignty Carl Schmitt, Antonio Gramsci And The Constituent Prince,*** Journal of Political Ideologies, Vol.5, N°. 3, P: 353.

(5)- Robert keohane, (1984): ***After Hegemony: Cooperation And Discord in World Political Economy***, Princton University Press, New Jersey, USA, P: 32.

(6)- Yucel bozdaglioglu, (2013): ***Hegemonic (in) stability theory and US foreign policy: The legacy Of the Neocons in The Middle East,*** The Annual Meeting of International Studies Association, New York, USA, Available At: http://www.sbd.anadlu.edu/dosya/a3711.pdf

(7)– أنور محمد فرج، أنور محمد فرج، (**2007**): *نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة*، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السليمانية، العراق، ص: **401**.

(8)–مارتن غريفيتش، تيري أوكالاهان، (**2008**): *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص: **430–431**.

(9)- Stéphane Paquin, (2013): ***Theories de L'économie Politique Internationale***, Presses De Sciences Po, Paris, P: 162.

(10)- Milner v Helen, (spring 1998): ***International Political Economy : Beyond Hegemonic Stability***, Foreign policy N°.110, P: 113.

(11)- Stéphane Paquin, Op. Cit, PP: 162-163.

12https://mediawiki.middlebury.edu/wiki/IPE/Kindleberger_and_His_Explanation_of_the_1929_Depression

13 خيرالدين محمود بوزرب، أبو بكر الشريف خوالد، (**2017**): *التوريق المصرفي ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية 2008*، مجلة بغداد الجامعة للعلوم الاقتصادية، العدد**51**، بغداد، **2017**، ص **270–271**.

14 Montoussé Marc, (2010): ***100 Fiches pour comprendre la bourse et les marches financiers***, Bréal Editions, Paris, France, p178.

15 Bost Francois et Al, (2009) ***: Images économiques du monde***, Armand Colin, Paris, France, p41.

16 Montoussé Marc, op cit, p189.

17 Bost Francois et Al, op cit, p43.

(1)- Zhenyu Sun, (13 April 2016) : ***the G20 and Global Governance in Trade and Investment***, International Centre for Trade and Sustainable Development, Available At : www.ictsd.org (17-02-2017)

* الترويكا: البنك المركزي الأوربي، صندوق النقد الدولي، الإتحاد الأوربي.

* التقشف هي تلك السياسة التي تهدف إلى الحد من العجز في موازنة دولة ما، أي الفرق بين ما تنفقه الحكومة و ما تحصله من إيرادات و تشمل تدابير التقشف مزيحا من إجراءات تخفيض الإنفاق العام و زيادة الضرائب.

[18] David Natali et Bart Vanhercke, (2012) : ***Bilan social de l'Union européenne 2011***, Treizième rapport annuel, Éditeur ETUI aisbl, Bruxelles, p 33.

[19] ابراهيم السقا، *هل تنجح عملية إنقاذ مصارف الزومبي الإسبانية؟* ، مجلة الإقتصاد الإلكترونية، السعودية، العدد **6819**،تاريخ النشر**2012/6/12** في الموقع: https://www.aleqt.com/2012/06/12/article_666119.html

[20] K.P.V. O'Sullivan Tom Kennedy, (2010): ***What caused the Irish banking crisis?***, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 18 Iss 3, p 235.

[21] Miroslav Beblavy et autres, (2011):***The Euro Area and the Financial Crisis***, Cambridge University Press, p 67.

[22] عبد الله حموده، (سبتمبر 2013): *أزمة قبرص الإقتصادية*، آفاق المستقبل، العدد 19، ص 24.

[23] Jonathan Hopkin, (Decembre 2012): ***A Slow Fuse: Italy and the EU Debt Crisis***, The International Spectator, vol 47,Nº4, , p43.

[24] مركز البحوث و الدراسات، (جانفي **2012**): *الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية و الأوربية*، الغرفة التجارية الصناعية الرياض إصدار سنوي، العدد **19**، ص **21**.

[25] Jonathan Hopkin, **op.cit**, p 44.

[26] Eurostat, (2010): ***External And Intra-EU Trade- Statistical Yearbook***, European Commission, Brussels, P :145.

[27] C. Waysand And Al, (2010): ***European Financial Linkages: A New Look At Imbalances***, IMF Working Paper Nº.205, Washington, December, p :7.